

المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية

مقدمة حول التجارة العربية البينية :

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الاهداف الاساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية اهمها ابرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، وكانت اول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في اطار الجامعة العربية عام 1953 ، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 ، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 ، والتي ترجمت اسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980 .

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيله عقود من الزمن لاسباب عديدة حيث تعددت الاسباب والمعيقات التي وقفت في وجه إنشاء كتل عربي اقتصادي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك وبصورة تحقق اهداف وتطلعات الأمة العربية . ويقع في مقدمة هذه المعيقات عدم توفر الارادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض اقامة السوق العربية المشتركة بالاضافة الى تأثير التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية ، وكذلك اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنمية والتي تشكل اهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول .

كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية اقليمية انطلقت من القرب الجغرافي ، فقد تم تاسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وكان الهدف منه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين ، الكويت ، عمان ، السعودية الامارات العربية المتحدة ، قطر) .

كذلك تم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي عام 1989 والهدف منه كان توحيد التعرفة الجمركية الخارجية لهذه الدول وضم في عضويته (الجزائر ، تونس ، ليبيا المغرب ، موريتانيا) ، و تم تأسيس مجلس التعاون العربي عام 1988 والذي ضم (الاردن ، مصر ، العراق ، اليمن) .

وينبغي الاشارة الى ان العوامل السياسية لعبت دوراً هاماً في قيام هذه التكتلات بالاضافة الى المضمون الاقتصادي الذي استندت اليه هذه التكتلات وقد نتج عن الاحداث التي مرت بها المنطقة الى انهاء مجلس التعاون العربي في الوقت الذي قطع فيه مجلس التعاون الخليجي شوطاً لا بأس به في التكامل الاقتصادي من خلال توحيد التعرفة الجمركية بين اعضائه.

كذلك فقد وضع اتحاد التعاون المغربي استراتيجية استندت الى خصائص الدول الاعضاء فيه وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية ، وكما يتضح من المعاهدة المنشئة للاتحاد فإن استراتيجية التعاون تقوم على الانتقال التدريجي من مرحلة الى اخرى ابداً بالتحريك الانتقائي للتجارة على ان ينتهي بالوحدة الاقتصادية بما في ذلك حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في استخدام هذه البرامج لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فإن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكل ما نسبته (7-8%) من اجمالي التجارة الخارجية العربية .

وخلال عقد التسعينات فقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية عام 1990 ما مجموعه (22.7) مليار دولار ، وشكلت الصادرات منها ما قيمة (13.9) مليار دولار في حين بلغت الواردات ما قيمته (8.8) مليار دولار ، وشكلت التجارة العربية البينية عام 1990 ما نسبته (9.4%) من اجمالي التجارة العربية الاجمالية .

وفي عام 1994 بلغت قيمة التجارة العربية البينية ما مجموعه (24.1) مليار دولار ، وشكلت الصادرات منها ما قيمته (13.6) مليار دولار ، في حين بلغت الواردات ما قيمته (10.5) مليار دولار ، وشكلت التجارة العربية البينية ما نسبته (9.7%) من اجمالي التجارة العربية الاجمالية ، انظر الجدول رقم (7) .

وتجدر الاشارة الى ان نسبة التجارة العربية البينية كنسبة لم تحقق زيادة ملحوظة ، حيث بلغت هذه النسبة (9.4%) عام 1990 و (9.5%) عام 2002

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

استجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 فقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديده لإقامة سوق عربية موحد .

بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي جاءت مع حقبة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية عام 1995 ، بهدف الحد من الاثار السلبية للعولمة على الاقتصاديات العربية ، وقد اقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على ان تتحقق خلال 10 سنوات تم اختصارها الى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام 2005، وفقا لمبدأ التحرر التدريجي مع مراعاة احكام وقواعد منظمة التجارة العالمية ، ويقضي البرنامج التنفيذي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب سنوية مقدارها (10%) سنويا ، مع توفر قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي للسلع الخاضعة ، فيما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا .

وتجدر الاشارة الى ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تختلف عن برامج التعاون العربي الاقتصادي السابقة كونها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الواجبات وعلى اساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية ، كما انها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها . وتأتي اهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من انها سوف توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقه وخاصة الاتحاد الاوروبي ، كما ان توحيد الاسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الاخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والاجانب وتدفع الاستثمار بين الدول الاعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج ، والاستفادة من كبر حجم الاسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية الى تحقيق السوق العربية المشتركة .

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الان إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (17) دولة عربية هي (المملكة الاردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، السودان ، السعودية ، سوريا، العراق ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب واليمن) .

اما الدول التي لم تنضم بعد فهي (الجزائر ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر وموريتانيا) علما ان موريتانيا صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل :

بحلول عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل (80%) من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، وذلك تنفيذا لتوجيهات القمة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2003/2/31 والذي حدد نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل التي يتم تطبيقها في 2004/1/1 بنسبة (20%) ليصل اجمالي التخفيض الى (80%) من تلك التي كانت عليها في 1997/12/31 ، وقد زودت كل من الدول التالية الامانة العامة بعدد من البلاغات الصادرة الى المنافذ الجمركية بتطبيق هذه النسبة ابتداء من 2004/1/1 والدول هي (المملكة العربية السعودية ، مملكة البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، دولة قطر ، المملكة المغربية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية اللبنانية ، سلطنة عُمان، جمهورية السودان) .

وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض التعرفة الجمركية على الواردات العربية ، فقد ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) انظر الجدول رقم (7) .

حيث ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية من (27) مليار دولار عام 1999 الى (31.3) مليار دولار عام 2000 ، وبنسبة نمو بلغت (15.9%) ، وارتفعت من (33.5) مليار دولار عام 2001 الى (39.6) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (18.2%) ، وبلغت خلال عام 2002 ما نسبته (9.5%) من اجمالي التجارة الخارجية العربية والبالغة (416.3) مليار دولار (استنادا الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ أيلول 2003) .

علما ان قيمة التجارة العربية البينية بلغت قبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقه التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996 ما مجموعه (27) مليار دولار ، وفي عام 1997 بلغت (28) مليار دولار .

وارتفعت قيمه الصادرات العربية البينية من (14) مليار دولار عام 1999 الى (16.3) مليار دولار عام 2000 ، وبنسبة نمو بلغت (16.4%) ، وارتفعت من (17.7) مليار دولار عام 2001 الى (21.3) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (20.3%) مقارنة مع اجمالي الصادرات العربية الخارجية والبالغة (241) مليار دولار .

وارتفعت قيمه الواردات العربية البينية من (13) مليار دولار عام 1999 الى (15) مليار دولار عام 2000 وبنسبة نمو بلغت (15.3%) ، وارتفعت من (15.7) مليار دولار عام 2001 الى (18.2) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (15.9%) مقارنة مع اجمالي الواردات العربية الخارجية والبالغة (175.3) مليار دولار .

وقد سجلت جميع الدول العربية تقريبا ولأول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية، و نجمت هذه الزيادة عن التوجه نحو الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وزيادة انفتاح الانظمة التجارية العربية على بعضها في اطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وعلى صعيد مساهمه الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية ، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من حيث قيمة التجارة العربية البينية ، حيث بلغت عام 2001 ما مجموعه (8064.6) مليون دولار ، ارتفعت الى (9844.9) مليون دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (22%) ، ثم جاءت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية ، حيث بلغت قيمه تجارتها العربية البينية عام 2001 ما مجموعه (4491) مليون دولار ، ارتفعت الى (4905.7) مليون دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (9.2%) ، ثم جاءت سلطنة عُمان والعراق والأردن بالمرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بقيمة (3310.3) (2358.2) (2325.3) مليون دولار على التوالي .

اما من حيث الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية فقد احتلت الصومال المرتبة الاولى وبنسبة (60.9%) من اجمالي تجارتها البينية ، ثم جيبوتي بنسبة (35.8%) ثم الاردن بنسبة (29.8%) ثم جاءت السودان وسلطنة عُمان والعراق وسوريا بنسب بلغت (27.7%) (19.5%) (17.3%) (16.1) على التوالي .

ومن حيث مساهمه الدول العربية في الصادرات العربية البينية لعام 2002 ، تعتبر السعودية أكبر مصدر إلى الدول العربية بقيمة (7.9) مليار دولار ، كما تشكل صادراتها إلى الدول العربية حوالي (37.2%) من اجمالي الصادرات العربية البينية يلي ذلك الإمارات العربية المتحدة بقيمة (2.8) مليار دولار وبنسبة (13.3%) من اجمالي الصادرات العربية البينية .

ويلاحظ ان قيمة الصادرات العربية البينية لبعض الدول العربية وصلت عام 2002 ولأول مرة إلى ما يزيد على (مليار دولار) ، وهي سوريا بقيمة (1.3) مليار دولار والاردن بقيمة (1) مليار دولار ، والعراق بقيمة (1.3) مليار دولار ، بالإضافة الى سلطنة عُمان (1.2) مليار دولار .

وقد شكلت المواد الخام والوقود المعدني ما نسبته (52.2%) من اجمالي الصادرات العربية البينية ، يليه في المرتبة الثانية الاغذية والمشروبات بنسبة (18.2%) ثم المواد الكيماوية بنسبة (16.2%) والصناعات بنسبة (7.9%) و الآلات ومعدات النقل بنسبة (5.5%) أنظر الجدول رقم (2) .

وفي جانب الواردات العربية البينية ، تعتبر الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، أكبر المستوردين من الدول العربية بقيمة (2.1) مليار دولار ، وتشكل الواردات البينية لكل منهما (11.6%) من اجمالي الواردات العربية البينية ، وتأتي المملكة العربية السعودية كثاني مستورد من الدول العربية بقيمة (1.9) مليار دولار وبنسبة (10.5%) من الواردات العربية البينية ، يلي ذلك مصر بقيمة (1.5) مليار دولار وبنسبة (7.3%) من اجمالي الواردات العربية البينية .

ومن حيث تركيبة الواردات العربية فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الاولى من حيث حصتها في الواردات البينية وبنسبة (42.7%) تلتها الاغذية والمشروبات بنسبة (18.7%) ثم المواد الكيماوية بنسبة (17.6%) والصناعات بنسبة (13.4%) والآلات والمعدات بنسبة (7.6%) انظر الجدول رقم (2) .

تميزت اتجاهات التجارة البينية بالتركز سواء من جانب الصادرات او الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين ، حيث ان التبادل التجاري البيني يتم في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها ، وعلى سبيل المثال تظهر بيانات عام 2002 ان الصادرات البينية لسلطنة عُمان تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة (80%) وتركزت الصادرات البينية للبحرين في دولتين مجاورتين هما السعودية والإمارات بنسبة (34%) و(24%) على التوالي.

كما تركزت الصادرات البينية للأردن مع كل من العراق والسعودية بنسبة (42%) و(14%) على التوالي ، وبتجة نصف الصادرات البينية لتونس إلى ليبيا ، كما يتجة نصف صادرات الجزائر البينية إلى المغرب .

وفي جانب الواردات بلغت الواردات البينية للأردن من العراق (60%) من اجمالي وارداتها البينية وهي في غالبيتها واردات نفطية ، وبلغت نسبة واردات عُمان من الإمارات حوالي (83%) ، ونسبة واردات السودان من السعودية حوالي (65%) كما يأتي ما يزيد على نصف الواردات البينية لليبيا من تونس ، ويأتي حوالي (43%) من الواردات البينية لموريتانيا من الجزائر .

في ضوء ما تقدم يلاحظ ان حجم التبادل التجاري البيني لا يزال يتسم في غالبيته بالتركز بين دول عربية مجاورة لبعضها ، كما وان الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربية البينية

واجهت مسيره التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعه من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زياده مستويات التجارة العربية البينية وبالرغم من انقضاء ست سنوات على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الاعضاء ، الا ان تنفيذ بنود واحكام هذه الاتفاقية يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة ، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الاعمال العربي من التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي ، فهناك صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فمنها ما هو ناجم عن اختلافات مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية ، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على اقامه التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، الا ان المسألة الاساسية هي في مدى التزام الدول العربية بشكل جدي بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة . واستنادا الى الدراسات والمسوحات الميدانية التي قامت بها الجامعة العربية لمعرفة المعوقات والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية فإنه يمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل بما يلي :

اولا - القيود غير الجمركية : تمثل القيود غير الجمركية عقبة اساسية لا يمكن التقليل من اثرها في تاخير تنفيذ اهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقوبات الاخرى و تشمل هذه القيود ما يلي :

أ - القيود الفنية :

وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية ، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، انواع العبوات ، تضارب نتائج المختبرات ، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق ،

وتتشدد في الاشترطات الصحية والبيئية ، والمبالغة في اساليب الكشف ، وارتفاع كلفة التحاليل ، وطول الوقت اللازم لاصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم اعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

ب - القيود الادارية :

وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه .

وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي ، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، وتقليص عدد الجهات التي تعالين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها ، وتحسين المنافذ الجمركية ، وعلى صعيد اجراءات العبور اعتماد الاختتام الجمركية والغاء نظام الترفيق والقوافل .

ج - القيود النقدية :

ان بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد اسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد ، مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اية قيود نقدية خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد اسعار الصرف .

د - القيود المالية :

هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة . علما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاخيرة (72) في ايلول 2003 قد توصل الى الاتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/2/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة ، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات) . ووفقا للامانة العامه للجامعة العربية فأن بعض الدول الاعضاء اودعت قراراتها بنفاذ الغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقه لها وهي (الجمهورية اللبنانية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات ، مملكة البحرين ، الجمهورية التونسية ، المملكة العربية السعودية ، دولة قطر ، سلطنة عُمان ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، جمهورية مصر العربية) .

كما ان هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الاحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية ، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لا سيما الغذائية منها .

هـ - القيود الكمية :

وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعه للقطاع العام ، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الاحيان .

يذكر ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت الى الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية .

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتشكيل فرق عمل ميدانية لزيارة الدول الاعضاء والتعرف على الاجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير وما تتطلبه من اجراءات نقدية وادارية والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها المادية وزيارة المنافذ الجمركية ، وسوف تقوم هذه اللجنة باعداد تقرير عن واقع تلك الزيارات الميدانية ومناقشتها في لجنة المفاوضات التجارية (إحدى اللجان المختصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعنية بازالة القيود غير الجمركية) وتقديم التوصيات بشأنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانيا - مشكلة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريف الجمركية :

ان فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريف الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي الى تعطيل أثر التخفيض الجمركي ، وتعتبر الضرائب والرسوم الاضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الامثل لبرنامج منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية ، ورسوم احصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة ، بالاضافة الى رسوم لها مصلحة عامه كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق ، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها .

الامر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم والغاء الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفات الجمركية او دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثا - المغالاه في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية :

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاه في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية ، والتي يخشى ان تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الاهداف المتوخاه من المنطقة .

وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول ، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة اوضاعها الاقتصادية ، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2002/9/16 ، واكد مجلس الجامعة في دورته الرابعه عشر (بيروت اذار/ 2002) في قراره رقم 233 على الاتي (عدم منح ايه استثناءات جديده بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا الا في اضيق الحدود ووفق معايير مشدده انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقيه تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وذلك بالنسبة للدول الاعضاء في المنطقة حاليا ، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم لاحقا).

هذا وقد تلقت الامانه العامه بلاغات موجهه الى المنافذ الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات من كل من (الاردن ، سوريا ، لبنان ، المغرب) كما وتلقت مذكرة من مصر تفيد بأن مجلس الوزراء قد اصدر قرارا بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحه لها ، ولم تتلق من الجمهورية التونسية ما يفيد بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحه لها ، واكدت دول مجلس التعاون الخليجي بانها ستكون مضطرة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول اعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تلتزم بوقف العمل بالاستثناءات التي سبق ان منحت لها .

رابعا - عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات :

تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتزداد اهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول اعضاء المنطقة والذي يؤدي الى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في اطارها من القطاع الخاص ، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الاطراف المتعاملة في اطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر .

ولقد نصت المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين اطراف الاتفاقية ، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على " تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج " وتم تكليف لجنة التنفيذ والمتابعة للقيام بهذه المهمة .

وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، الا انه لم يتم اقرار هذه الالية حتى الان وستجتمع لجنة الخبراء القانونيين للمرة الاخيرة من اجل استكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشأن آلية فض المنازعات ، ورفع تقريرها الى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي لمناقشة .

خامسا - قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية :

تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع اجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية ، كما وانها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل انتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي .

ويتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضافة) وحددت اسلوب احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية ، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على اعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، الا ان اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الاعضاء ، وظلت بعض الاحكام العامة محل خلاف بين الدول الاعضاء ، مما كان له أثر مباشر في عدم التوافق بشأن القواعد التفصيلية لعدد من السلع ايضا ، فلا زالت هناك مادة اساسية في الاحكام العامة لم يتم التوافق بشأنها وهي المتعلقة باستخدام سعر السلعة تسليم باب المصنع في اساس احتساب القيمة المضافة ، ام احتساب قيمة المدخلات الاجنبية ، واكدت اللجنة على انه لن يتم بحث القواعد التفصيلية للسلع الا بعد اقرار كافة الاحكام العامة .

ويذكر ان قواعد المنشأ العربية العامة لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة (40%) كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا .

ان التأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالاخص قضية الاستثناءات ، الامر الذي يتطلب الاسراع من الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة ، حيث ان الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في اطار تشجيع الاستثمارات البيئية والعمل على توظيفها في خدمة التكتل الاقتصادي المنشود .

سادسا - النقل البري والبحري :

ان كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا اخر امام التجارة العربية البينية ، حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا إلى اوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي ، وبشكل عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وباسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا ، بل وتشكل عائقا امام تطور التجارة العربية البينية كما وتعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من اكثر العقبات المعرقة لتحرير التجارة بين البلاد العربية الامر الذي يتطلب انشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية اضافة الى انشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التامين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري ، ايضا لا بد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية.

سابعا - تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية :

ان تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية في الدول العربية ادى الى حدوث تخوف من فتح الاسواق العربية على بعضها ، وقد ادى تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية فيها الى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها ، بالاضافة الى ارتفاع اسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم .

ثامنا - القضايا المتعلقة بالمواعمة مع الضوابط الدولية :

هناك اشكاليات اخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها ، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئه وغيرها ، وثمة تساؤل حول ما اذا كانت المنطقة ستلتزم نفسها بقواعد أيزو او قواعد منظمة التجارة العالمية ، او قواعد الاتحاد الاوروبي ، خاصة بعد ان بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة .

تاسعا - نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية :

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية واهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والتراتزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات ، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالاسواق والسلع المختلفة وانماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء الى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الاسواق العربية .

عاشرا - صعوبه تنقل الافراد ورؤوس الاموال بين الدول العربية وصعوبه منح التأشيرات .

حادي عشر - عدم شمول جميع الدول العربية في اتفقيه اقامه منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث لا تزال هناك مجموعه من الدول العربية غير منضمه للاتفقيه مثل (الجزائر ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر ، موريتانيا) .

**ثاني عشر - عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي
لإقامه منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى :**

حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري ، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات الى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل ، مع الاشارة الى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية .

استنتاجات وتوصيات :

لقد شجعت المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية ، واتفاقية الشراكة المتوسطية ، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة على التعجيل باطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف مواجهه التحديات الاقتصادية الدولية وتوفير قاعده تعاون اقتصادي عربي مشترك يساعد في تلبية طموحات الدول العربية .

وقد تم الاستفادة من عوامل تأخر وفشل محاولات وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك السابقه من خلال البرنامج التنفيذي لاقامه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث شكل هذا البرنامج خطوة اساسية وهامه للتكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية وذلك لاعتماده على التزامات من قبل عدد من البلدان العربية منذ بدأ تنفيذها عام 1998 ، كما وانها تميزت عن غيرها من المحاولات بأن برنامجها يحدد مدة زمنية معينة لتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها .

وفي ضوء التجارب السابقه وبعد مرور ست سنوات على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن الضرورة تقتضي العمل على ازالة المشاكل التي تم ذكرها سابقا في هذه الورقه ، ومن أهمها :

- القيود غير الجمركية التي تشكل العقبة الرئيسية امام تحرير التجارة العربية البينية حيث انها تفوق في تأثيرها القيود الجمركية .
- الاستثناءات التي تم منحها لبعض الدول العربية .
- عدم الانتهاء من وضع آليات فض المنازعات التي قد تنشأ في اطار المنطقة والتي تزداد اهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء .

* على الرغم من ان خطط وبرامج التكامل الاقتصادي العربي بدأت في منتصف القرن الماضي وتزامنت مع جهود وخطط الدول الاوروبيه لتحقيق السوق الاوروبية المشتركة ، الا اننا نلاحظ التقدم السريع الذي حققه الاوروبين حيث تم التوصل الى الوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية وشكلت اكبر سوق استهلاكي في العالم واستطاعت استقطاب (10) دول اوروبية (اوروبا الشرقيه سابقا (8) دول) ومالطا وقبرص بحيث اصبح عددها (25) دولة.

ونرى ان الواقعية تستدعي ان يكون التكامل والتعاون والاندماج منطلقا اساسيا للتنمية والتعاون الاقتصادي العربي ، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا النهج ، وهو ما سارت عليه الدول الاوروبية أبتدأ بالاقتصاد تكتلا وتكاملا وتوحيدا وصولا الى الوحدة النقدية والسياسية ، ويكمن اسباب نجاح التجربة الاوروبية في مجموعه من العوامل اهمها :

- الالتزامات القانونية التي قطعتها الدول الاوروبية على نفسها عند انضمامها الى المجموعه الاقتصادية الاوروبية ، وبأشرت بخطوات وإجراءات متواصله للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها .
- تم تشكيل مجموعه كبيرة من اللجان الفنيه المتخصصه واستطاعت وضع برامج ساعدت في تجاوز الاختلافات والفروقات الاقتصادية والفنية التي تواجه كل دوله ، وعملت على توحيد المرجعيات الفنية مثل المواصفات والمقاييس والمعايير الصحية والنقل والتجارة والاستثمار وقواعد المنشأ لدول الاتحاد الاوروبي ، والتي شكلت نقطه دفع رئيسية ساعدت على الوصول الى الهدف المنشود .
- شكلت الاراده السياسيه الرسميه والشعبيه أهم عناصر تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وهذا ما نفتقر اليه نحن في كافة مراحل التعاون العربي الاقتصادي المشترك .

ان غياب او تغييب القطاع الخاص العربي عن برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك خلال العقود الماضية انعكس سلبا على تحقيق الاهداف المتوخاه من تلك البرامج ، ويكفي ان نشير الى ان كافة تلك البرامج والخطط كان يتم وضعها والاشراف عليها من قبل القطاع العام في الدول العربية ومن قبل شركات القطاع العام فقط .

* وعليه فأن اشراك القطاع الخاص العربي في عمليه اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامه باعتباره يلعب دورا رئيسيا في تحقيق وزيادة التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، وتجدر الاشارة الى ان القطاع الخاص الاردني لعب دورا مهما في اعاده مستوى العلاقات الاقتصادية بين الاردن والعديد من الدول العربية بعد ازمة الخليج الثانية، وعليه فان الضرورة تقتضي اعطاء القطاع الخاص العربي الدور الاكبر في استثمار فرص التعاون الاقتصادي المتاح في الوطن العربي ، حيث ان زيادة حجم التجارة البينية العربية يرتبط بما يتوفر للقطاع الخاص العربي من امكانيات وطاقت تساعد في تحقيق ذلك .

* هناك ما يدعو للاعتقاد الى ان مستقبل التجارة العربية البينية قد يكون افضل مما كان عليه خلال العقود الاخيرة ، ويعود ذلك الى ان عدداً كبيراً من الدول العربية اخذت في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بعد ان قامت العديد من الدول العربية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والشراكة الاوروبية المتوسطة وغيرها وذلك من اجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانسجام مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي .

في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية وتمثل تحدياً كبيراً لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، فان الخيارات المتاحة في الماضي ولا تزال هي ما بين التكتل والتكامل والتجمع من ناحية ، وبين الانقسام والتشردم والتعثر من ناحية أخرى ، فقد وصلت دول الاتحاد الاوروبي الى الوحدة الحالية بالرغم من الاختلافات في الاعراق واللغة والتاريخ واختارت خيار التجمع والاندماج وذلك ادراكاً الى ان مصالحها الاقتصادية تحتم عليها ذلك

وحرريّ بنا نحن العرب حكومات وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني ان ندرك عظم التحديات وان نسعى جميعاً لتحقيق مصالح الامه العربية من خلال تبني سياسات وبرامج واقعية تسندها الارادة السياسية والشعبية في وطننا العربي للوفاء بمتطلبات التنمية وتضمن لنا موقعا ملائماً لهذه الامه في خارطة السياسية والاقتصادية العالمية .

شاكرأ لكم حسن استماعكم ،،،

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،،،

جدول رقم (1)
التجارة الخارجية العربية الاجمالية
2002-1998

مليار دولار

التصنيف	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات العربية	136.7	171	252.6	237.7	241
الواردات العربية	153.9	146.7	155.9	162.7	175.3
الصادرات العالمية	5.396.6	5.666.3	6.369.2	6.134.1	6.389.2
الواردات العالمية	5.524.1	5.822.0	6.610.3	6.409.6	6.704.3
نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية (%)	2.5	3	4	3.9	3.8
نسبة الواردات العربية الى الواردات العالمية (%)	2.8	2.5	2.4	2.5	2.6

المصدر : - الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ومصادر وطنيه اخرى
- اتجاهات التجارة الخارجية ، صندوق النقد الدولي

جدول رقم (2)
هيكل الصادرات والواردات العربية
البيئية عام 2002

نسبة الواردات العربية البيئية (%)	نسبة الصادرات العربية البيئية (%)	البند السلعي
42.7	52.2	المواد الخام والوقود المعدني
18.7	18.2	الأغذية والمشروبات
17.6	16.2	المواد الكيماوية
7.6	5.5	الالات ومعدات النقل
13.4	7.9	المصنوعات
100	100	المجموع

المصدر : الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد -2003

جدول رقم (3)
ترتيب التجارة العربية البينية
حسب الاهمية عام 2001

مليون دولار

الترتيب	اسم الدولة	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة
1	السعودية	6381.4	1683.2	8064.6
2	الامارات	2580.1	1910.9	4491
3	عُمان	1118.3	1976.4	3094.7
4	الاردن	960.3	1161	2121.3
5	العراق	1010	943.6	1953.6
6	مصر	616	1124.5	1740.5
7	الكويت	515.3	1101.9	1617.2
8	المغرب	285.7	1311.5	1597.2
9	لبنان	395.4	942.8	1338.2
10	قطر	711.7	538.8	1250.5
11	سوريا	776.2	428.5	1204.7
12	اليمن	169.1	955.1	1124.2
13	تونس	549.1	550.5	1099.6
14	البحرين	539.8	465.2	1005
15	ليبيا	439	535.8	974.8
16	الجزائر	354	318.2	672.2
17	السودان	193.3	419	612.3
18	الصومال	189.6	127.9	317.5
19	جيبوتي	133.6	138.5	272.1
20	موريتانيا	8.2	52.8	61
	المجموع	17757	15731	33500

المصدر : - الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ومصادر وطنيه اخرى
- اتجاهات التجارة الخارجية ، صندوق النقد الدولي

جدول رقم (4)
ترتيب التجارة العربية البينية
حسب الأهمية عام 2002

مليون دولار

الترتيب	اسم الدولة	الصادرات (*)	الواردات (*)	اجمالي التجارة
1	السعودية	7938.5	1906.4	9844.9
2	الإمارات	2829	2076.7	4905.7
3	عمان	1208.9	2101.4	3310.3
4	العراق	1311.1	1047.1	2358.2
5	الأردن	1044.8	1280.5	2325.3
6	مصر	736.3	1461.5	2197.8
7	الكويت	580.3	1324.8	1905.1
8	سوريا	1256.9	590.2	1847.1
9	المغرب	316	1394.6	1710.6
10	قطر	773.6	583.6	1357.2
11	تونس	639.7	668.5	1308.2
12	ليبيا	502.4	742.5	1244.9
13	البحرين	660	566	1226
14	السودان	318.8	899.5	1218.3
15	لبنان	507.5	697.3	1204.8
16	الجزائر	474.3	462.6	936.9
17	اليمن	163.4	553.4	716.8
18	جيبوتي	140.7	160.7	301.4
19	الصومال	101.8	180.5	282.3
20	موريتانيا	10.2	67.1	77.3
	المجموع	21351	18211	39600

المصدر : الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد -2003
إتجاه التجارة الخارجية- صندوق النقد الدولي
(*) تقديرات أوليه

جدول رقم (6)
نسبة التجارة العربية البينية من
اجمالي التجارة الخارجية حسب الدولة
عام 2002

اسم الدولة	اجمالي التجارة البينية	اجمالي التجارة الاجمالية	نسبة التجارة البينية للدولة من التجارة الاجمالية
السعودية	9844.9	103657.6	9.4
الامارات	4905.7	88732.0	5.5
عُمان	3310.3	16969.1	19.5
العراق	2358.2	13637.1	17.3
الاردن	2325.3	7789.7	29.8
مصر	2197.8	19669.3	11.2
الكويت	1905.1	24283.4	7.8
سوريا	1847.1	11448.8	16.1
المغرب	1710.6	19704.1	8.6
قطر	1357.2	15832.4	8.5
تونس	1308.2	17891.9	7.3
ليبيا	1244.9	15348.7	8.1
البحرين	1226	10074.6	12.1
السودان	1218.3	4395.5	27.7
لبنان	1204.8	7464.2	16.1
الجزائر	936.9	30720.0	3
اليمن	716.8	6260.0	11.4
جيبوتي	301.4	840.9	35.8
الصومال	282.3	463.1	60.9
موريتانيا	77.3	1076.1	7.1

المراجع :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد / أيلول 2003 0
- تقرير الامانه العامه حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى / القاهرة 14-15/2/2004 الامانه العامه للشؤون الاقتصادية / ادارة التجارة والتنمية .

جدول رقم (7)
قيمة التجارة العربية البينية
2002-1990

مليار دولار

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	التصنيف
39.6	33.5	31.3	27	26.2	28	27	24.5	24.1	23.4	24.1	22	22.7	التجارة العربية البينية
21.3	17.7	16.3	14	13.7	15.8	14.6	13.5	13.6	13.4	13.6	13.3	13.9	الصادرات العربية البينية
18.2	15.7	15	13	12.5	12.2	12.4	11	10.5	10	10.5	8.7	8.8	الواردات العربية البينية

نسبة التجارة العربية البينية
من التجارة العربية الاجمالية
2002-1990

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	التصنيف
9.5	8.3	7.6	8.5	9	8.4	8.5	9.1	9.7	9.3	9.3	9.4	9.4	التجارة العربية البينية
8.8	7.4	6.4	8.1	10	8.5	8.2	9.4	10.4	9.9	9.8	10.1	10	الصادرات العربية البينية
10.3	9.6	9.6	8.8	8.1	8.2	8.9	8.7	8.9	8.6	8.8	8.5	8.7	الواردات العربية البينية

(26)

